وظائف الأسرة

فى غابر تاريخها وحاضره

للدكتور على عبد الواحد وافى

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

تطورت هذه الوظائف فى جملتها من الأوسع إلى الواسع ، ثم إلى الضيق فالأضيق . فوظائف الأسرة فى أقدم عهودها كانت واسعة كل السعة ، شاملة لمعظم شئون الحياة الاجتماعية . ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئا فشيئا ، ويستلبها من الأسرة واحدة بعد أخرى ، حتى كاد يجردها منها جميعا .

فالأسرة فى مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا ، فى الحدود التى يسمح بها نطاقها ، و بالقدر الذى تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية وما إلى ذلك .

و يبدو هذا بشكل واضح فى الشعوب التى تعتبر ممثلة فى نظمها لأقدم مراحل الإنسانية ، وهى العشائر البدائية بأمريكا واستراليا . فكل عشيرة من هذه العشائر كانت أسرة مستقلة ، إذ لم يكن لديهم فرق بين أسرة وعشيرة . وكل عشيرة من هذه العشائر كانت كذلك بمنزلة مملكة مستقلة ، تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية ، وتمثل فيها جميع السلطات والهيئات المعروفة فى العصر الحاضر .

فكانت هيئة اقتصادية تقوم بانتاج ما تحتاج إليه ، وتشرف على شئون التوزيع والاستهلاك والاستبدال الداخلى ، وكان لا يكاد يجرى بينها و بين غيرها معاملات اقتصادية ذات بال ، لأنها كانت تعمل جاهدة على أن تكفى نفسها بنفسها ، فتنتج جميع ما تحتاج إليه ولا تستهلك إلا بقدر إنتاجها . حقا أنه كان يحدث من حين لآخر أن يتم بينها و بين غيرها بعض مبادلات كانت تجرى غالبا وفقا لنظام الهدايا الملزمة Sono Obligatoires وهو نظام كانت تجرى بحسبه المبادلات فى صورة هدايا تقدمها العشائر بعضها لبعض فى مناسبات دينية واجتماعية خاصة (الولادة ، الزواج ، الختان ، حلول عيد دينى ... وهلم جرا) و ينزل قبولها منزلة التزام من جانب المهدى إليهم أن يردوا إلى المهدين فى مناسبات أخرى هدايا تزيد قيمتها غالبا عما قدم إليهم ولكن هذه النظم كانت إلى المجاملات الاجتماعية أو فى منها إلى وسائل الاستبدال الاقتصادى بمعناه الدقيق ، ومهما يكن من شىء فالاسرة نفسها هى التى كانت تشرف على تنظيم هذه الهدايا كما كانت تشرف على تنظيم شئونها الاقتصادية الأخرى .

فالأسرة كانت تمثل جميع الهيئات الاقتصادية التى تمثل فى العصر الحاضر فى المصارف والمصانع والشركات ... وما إلى ذلك ، وتشرف على جميع شئونها المادية ، ولا تصدر فى هذه الناحية إلا عما يرسمه عقلها الجمعى ، ويتفق مع رغباته .

وكانت بجانب ذلك هيئة تشريعية ، فهى التى كانت تضع الشرائع ، وترسم الحدود ، وتمنح الحقوق ، وتفرض الواجبات : وبالجملة كانت تقوم بنفس الوظائف التى تقوم بها الهيئات النيابية فى العصر الحاضر .

وكانت بجانب ذلك هيئة سياسية تنفيذية ، فهى التى كانت تشرف على شئون سياستها العامة ، وتنظم علاقاتها بما عداها من العشائر ، وتتعهد تنفيذ ما تضعه من شرائع ، وتؤدى نفس الوظائف التى تقوم بها الحكومات فى أممنا الحديثة .

وكانت إلى جانب ذلك هيئة قضائية ، تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها ، والقصاص للمظلوم من الظالم ، وحراسة القانون ، وعقاب من يعتدى على حرماته ... وما إلى ذلك من الوظائف التى تقوم بها سلطاتنا القضائية .

وكانت إلى جانب هـذا كله هيئة دينيـة خلقية وهيئة تربوية . فهى التى كانت تضع قواعد الدين ! وتفصل أحكامه ، وتوضح مناهجه ، وتقوم بحراسته . وهى التى كانت تضع النظم الخلقيـة ، وتميز الخير من الشر ، والفضيلة من الرذيلة ، وترسم مقاييس الأخلاق . وهى التى كانت تقوم بتربية الأطفال من النواحى الجسمية والعقلية والخلقية ، وتهيىء وسائل إعدادهم للحياة المستقبلة .

فلم تغادر هذه الأسرة أية ناحية من نواحى الوظائف الاجتماعية إلا اضطلعت بها وأشرفت على شئونها .

* * *

وقد ظلت الأسرة الانسانية محتفظة بهذه الوظائف الواسعة إلى عهد قريب . فالأسرة الرومانية مثلا فى العصور القديمة ما كانت تختلف فى هذه الناحية اختلافا كبيرا عن الأسرة فى الشعوب البدائية .

فقد كان من اختصاصها شئون القضاء بين أفرادها . وكانت تتولى هذه الشئون ممثلة فى عميدها Pater Familia وقد منحت النظم الرومانية عمداء الأسر سلطة قضائية واسعة . فكان العميد مطلق التصرف فى هذه الناحية لا معقب لأحكامه ، ولا راد لما يقضى به ، ولا حد لسلطته : حتى لقد كان من حقه أن يقضى بعقوبة الإعدام نفسها على أى فرد من أفراد أسرته لجرم ارتكبه . ولم يكن هذا مظهرا من مظاهر الاستبداد أو الفوضى فى الأمة

الرومانية كما توهم ذلك بعض الباحثين ، و إنما كان منشؤه أن النظم الرومانية كانت تنزل الأسرة منزلة الهيئة القضائية بالنسبة لأفرادها ، وتجعل عميد كل أسرة قاضيا لها بحكم عمادته .

وكان من اختصاص الأسرة الرومانية كذلك شئون الدين . فكان لكل أسرة بجانب الديانة العامة التي تشترك فيها مع سائر الأسرات الرومانية ، ديانتها الخاصة وآلهتها وشعائرها وطقوسها ومذابحها ... وما الى ذلك من الأمور التي تميزها من الناحية الدينية عن الأسر الأخرى ، وكان الأشراف على جميع هذه الشئون من واجبات العميد بوصفه الرئيس الأعلى لأسرته .

وكان من اختصاصها كذلك شئون التربية والتعليم ، فهي وحدها التي كانت تشرف في أقدم العصور على تربية أطفالها من مختلف النواحي وفق ما تشاء وتشاء لها نظمها الخاصة ، بدون تدخل من جانب أية سلطة أخرى من سلطات المجتمع العام .

ففي الأسرة الرومانية كانت تمثل الهيئات القضائية والدينية والتربوية . فقد كانت مجمعا دينيا ومعهدا للتربية والتعليم .

وكانت تضم الى هذه السلطات كثيرا من شئون السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وتشرف وحدها على تنظيم كثير من شئونها المادية والاقتصادية .

وقد ظلت الأسرة في كثير من الشعوب الانسانية متمتعة بهذه المزايا ومشرفة على جميع هذه الشئون الى عهد غير بعيد ، ثم أخذ المجتمع العام يطغى سلطانه على سلطان الأسرة وينتقص وظائفها من أطرافها ، ويسلبها منها وظيفة وظيفة ، وينشيء لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسرات ، وقد ساعد على ذلك ظهور الدول الكبيرة التي انتظمت الدويلات والمجتمعات السياسية الصغيرة ، وقيام الديانات العالمية التي اختفت أمامها العقائد المحلية والعائلية .

فانتزع المجتمع العام من الأسرة الوظيفة التشريعية ، وأنشأ للاشراف على شئونها هيئات مستقلة تشرع للأمة جمعاء وتمثل في المجالس النيابية وما اليها .

وانتزع منها كذلك السلطة التنفيذية ، وأنشأ للأشراف على شئونها هيئات خاصة تمثل في الحكومات ، وتضطلع بأمور السياسة وتنفيذ التشريع في الدولة .

وانتزع منها كذلك الوظيفة القضائية ، وأنشأ للاشراف على شئونها هيئات مستقلة تمثل في المحاكم وملحقاتها ، وتعمل على تطبيق القانون وتحقيق العدالة بين جميع أفراد الأمة .

وانتزع منها كذلك الوظيفة الدينية ، وأنشأ للاشراف على شئونها هيئات خاصة تمثل في الرؤساء الروميين والمجامع الدينية والكنائس وما اليها ، ولم يكن ثمت بد من ذلك التطور بعد أن انقضى عهد الآلهة الخاصة التي كانت عبادتها مقصورة على عشيرة أو عشائر ،

وظهرت الديانات العامة التي يشترك فى اعتناقها أفراد شعب كامل بل أفراد شعوب كثيرة ؛ فمن الواضح أن ديانات هذا شأنها تقتضى رؤساء من نوع آخر غير رؤساء العشائر ومعابد من طراز آخر غير منازل العائلات .

وانتزع منها كذلك وظائف التربية والتعليم ، وأنشأ للاشراف عليها هيئات خاصة تتمثل فى وزارات المعارف ومجالس التعليم ومعاهده والمؤسسات الرياضية والثقافية بمختلف فروعها ووضع نظما تنتقص من حرية الأسرة وتفرض عليها التزامات بصدد تربية أولادها وتعليمهم كنظام التعليم الالزامى الذى يجبر كل أسرة أن تبعث بأولادها فى مرحلة معينة من مراحل طفولتهم الى مدارس خاصة لتلقى منهج دراسى عام ارتضته الدولة لجميع أفراد الشعب .

وانتزع منها كذلك الوظائف الاقتصادية وأنشأ للاشراف عليها هيئات خاصة تتمثل فى المصارف والمصانع والشركات والجمعيات الاقتصادية والمالية ، وبذلك أصبح الفرد لا ينتج لنفسه ولا لأسرته كما كان يفعل قبلا وإنما ينتج للمجتمع ، ولا كاد يستهلك إنتاج غيره ، وأصبح المجتمع العام هو المشرف على جميع هذه الشئون .

فماذا بقى للأسرة إذن بعد هذا كله من وظائفها القديمة ؟

لا تزال الأسرة تشرف على كثير من نواحى التربية ، فهى وحدها التى تقوم بجميع شئون التربية فى الأدوار الأولى من الطفولة ، وعليها يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع مراحل الطفولة بل فى المراحل التابعة لها كذلك ، وفى الأمم التى تغير معاهدها الدراسية على نظام الحياد فى شئون الدين (Laicité) فتنفض يدها من جميع الأمور التى تتصل بهذه الناحية ، وتخلو مناهجها من جميع مواد التربية الدينية كالفرنسيين ومن نهج نهجهم ، فى مثل هذه الأمم يقع عبء التربية الدينية كاملا على عاتق الأسرة وحدها ، هذا الى المساعدات القيمة التى تقدمها الأسرة للمدرسة فى مختلف النواحى التربوية والثقافية والتعليمية والتى لا تستطيع بدونها معاهد الدراسة أن تحقق شيئا يعتد به فى هذا السبيل ، وبفضل الحياة فى الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلى L'Exprit de famille وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة ، وتنتقل اليه لغة بلاده وكثير من عاداتها وتقاليدها ، ولا تستطيع أية هيئة أخرى أن تغنى غناء الأسرة فى هذه الشئون ، وفضلا عن هذا كله فإن الأسرة فى كثير من البيئات وخاصة البيئات الزراعية لا تزال الى الوقت الحاضر محتفظة بنصيب غير يسير من وظائفها القديمة .

على عبد الواحد وافى